World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/060204

Financial and Administrative Corruption and its Political and Economic Effects on the state of Algeria from 2010 to 2020

Omnia khaled Elyas Morsi*

Associate. Political economy researcher, Faculty of Postgraduate African Studies, Cairo University – Egypt.

Received: 1 Jun. 2023; Revised: 12 Aug. 2023; Accepted: 25 Sep. 2023.
Published online: 1 Dec. 2023.

Abstract: This study aimed to shed light on the phenomenon of financial and administrative corruption in its various forms. The study also analyzed the impact of financial and administrative corruption on political and economic stability within the State of Algeria during the time period (2010/2020). It also sought to answer the problem of the study, which was represented in the following question. To what extent did administrative and financial corruption contribute to destabilizing political and economic stability and obstructing the development process within the Algerian state? The analytical approach to analyzing and measuring some indicators affiliated with the World Bank and Transparency International, which are concerned with measuring the levels of corruption within the State of Algeria. The study was divided into three main axes: the first axis dealt with explaining the theoretical framework of the phenomenon of financial and administrative corruption, and the second axis dealt with analyzing the structure of corruption within the State of Algeria during the period Timeline (2010/2020), passing through the third requirement, which dealt with the most important strategies followed by the state to reduce the risk of corruption. The study concluded, after analyzing some indicators, that there was a noticeable increase in the levels of financial and administrative corruption, and this had a negative impact on economic growth within the Algerian economy, as well as The study recommended the necessity of activating the administrative control system and enacting strict laws and legislation to reduce the seriousness of the corruption phenomenon.
Keywords: Financial corruption, economic growth, political stability, hidden economy.

* Corresponding author E-mail

© 2024 AAU

الفساد المالي والإداري وآثاره السياسية والاقتصادية على دولة الجزائر من 2010 إلى 2020

أمنية خالد إلياس مرسي

باحث اقتصاد سياسي–كلية الدراسات الإفريقية العليا–جامعة القاهرة–مصر

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلي تسليط الضوء علي ظاهرة الفساد المالي والإداري بأشكالها المختلفة , كما تناولت الدراسة تحليل أثر الفساد المالي والإداري علي الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل دولة الجزائر خلال الفترة الزمنية (2020/2010), كما سعت إلي الإجابة عن إشكالية الدراسة التي تمثلت في السؤال التالي : إلي أي مدى ساهم الفساد الإداري والمالي في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي وعرقلة عملية التنمية داخل الدولة الجزائرية؟" , وقد تم تتبع ظاهر الفساد المالي من خلال بعض قضايا الفساد الكبرى التي شهدتها الفترة المذكورة وكيف كانت سببا في فقدان شرعية النظام السياسي , واعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي لتحليل وقياس بعض المؤشرات التابعة للبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية التي تعني بقياس مستويات الفساد داخل دولة الجزائر , وقسمت الدراسة إلى ثلاثة محاورين رئيسية : المحور الأول تناول شرح الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي والإداري , وتناول المحور الثاني تحليل هيكل الفساد داخل دولة الجزائر خلال الفترة الزمنية (2020/2010) , مرورا بالمطلب الثالث الذي تناول أهم الإستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة للحد من خطورة الفساد , وتوصلت الدراسة بعد تحليل بعض المؤشرات إلى وجود زيادة ملحوظة في مستويات الفساد المالي والإداري وكان لذلك تأثير سلبي علي النمو الاقتصادي داخل الاقتصاد الجزائري , كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل نظام الرقابة الإدارية مع سن قوانين وتشريعات صارمة للحد من خطورة ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاحية : الفساد المالي , النمو الاقتصادي , الاستقرار السياسي , الاقتصاد الخفي

المقدمة :

يعتبر الفساد المالي والاداراي مشكلة عالمية تشكل خطرا علي استقرار المجتمعات , حيث إن الفساد لا يعتبر ظاهرة حديثة طرأت علي المجتمعات في الأونة الأخيرة بل أن المجتمعات القديمة عانت منه منذ سنوات عديدة , كما أنه ظاهرة عالمية تختلف خطورتها من دولة إلى أخري , ويعتبر الفساد المالي والإداري عقبة رئيسية أمام مسيرة الأصلاح والتنمية و الأستثمار الصحيح وذلك نتيجة تكاثر الانشطة غير المشروعة مما يؤدى إهدار الموارد المالية والمادية لإقتصاديات الدول ويعيقها عن مسار التنمية المستدامة , كما إن الفساد يعتبر من أهم المشاكل التي تواجها الدولة فتؤثر علي إستقرارها السياسي والاقتصادي مما يؤدي إلي سقوط نظامها , وتعد الجزائر كغيرها من الدول كغيرها من الدول التي تعاني من إنتشار ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه.

مشكلة الدراسة :

يعاني المجتمع الجزائري من تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداراي نظرا لأن دول الجزائر تعد من الدول الغنية بالموارد المالية والطبيعية والبشرية الهائلة , مما يعرضها للفساد الذي يضعف دورها في إدارة شؤون الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية , علي الرغم من الفوائض المالية التي حققها الاقتصاد الجزائري نتيجة إرتفاع أسعار البترول إلا إنها ما زالت تعاني المستويات المرتفعة من الفقر والبطالة وعدم تحقيق مستوي التنمية المطلوبة , فهذه الظاهرة كادت أن تهدد مصالح الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي وهو " **إلي أي مدي ساهم الفساد الاداري والمالي في زعزعة الإستقرار السياسي والاقتصادي وعرقلة عملية التنمية داخل الدولة الجزائرية؟"**

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأهم ظاهرة تعوق مسيرة التنمية في الدول العربية والنامية معا والمتمثلة في ظاهرة الفساد المالي والادراي وتأثيره علي المجتمع الجزائري من الناحية السياسية والاقتصادية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل ظاهرة الفساد المالي والاداري كظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية خلال الفترة الزمنية (2020/2010) وهي فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة , حيث تفشي الفساد في عهده ووصله إلي أعلي مستوياه وكان هذا سببا رئيسيا في سقوط نظامه , كما تهدف الدراسة بأقتراح بعض الحلول والتوصيات لكي تستطيع الدولة من تحجيم تفشي هذه الظاهرة حتي تستطيع أن تسيطر علي آثاره السلبية مع وضع آليات صارمة تساهم في الحد من خطورة ظاهرة الفساد بكافة اشكاله وهذا يشمل الآتي:

1- تحليل ظاهرة الفساد المالي والأدارى ومدي تأثيره علي الجوانب السياسية والاقتصادية.
2- تقييم ظاهرة الفساد المالي والاداري داخل المجتمع الجزائري .
3- تقييم ممارسات الدولة في الحد من هذه الظاهرة.

© 2024 AAU

4- المساهمة في وضع الحلول التي من شأنها حل مشكلة الفساد والحد من آثارها السلبية داخل دولة الجزائر

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي عن طريق جمع البيانات وتحليلها والمنهج الإستنباطي لتوضيح الآثار المترتبة علي هذه الظاهرة من الناحية السياسية والاقتصادية

الإطار الزمانى : تناولت الدراسة الفترة الزمنية (2010 /2020) حيث شهدت هذة الفترة أحدث قضايا الفساد المالي داخل دولة الجزائر

الإطار المكاني : دولة الجزائر

تقسيم الدراسة :

للاجابة عن التساؤل البحثي الرئيسى تم نقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالتالي:

1- المحور الأول: الآطار النظري لظاهرة الفساد الادارى والمالي .

2- المحور الثاني: تحليل هيكل الفساد داخل دول الجزائر خلال الفترة الزمنية 2020/2010.

3-المحور الثالث: إستراتيجيات الحكومة الجزائرية في مكافحة الفساد المالي والاداري.

المحور الأول الآطار النظري لظاهرة الفساد المالي والاداري

يعتبر الفساد المالي والإداري من أهم المشاكل التي تعوق مسيرة التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول ويعرف الفساد المالي بأنه سلوك غير قانوني علي هيئة إهدار المال العام وتجارة السلاح و الإنحرافات المالية المتمثلة في مخالفة القوانين والتهرب الضريبي.

ويعرف الفساد الإداري بأنه انحراف في السلوك الوظيفي والتنظيمي للموظف أثناء وظيفته من أجل تحقيق دوافع شخصية , كما أنه لا يختصر علي الرشوة والتزوير فقط بل يشمل أيضا عرقلة المصالح العامة ويتم قياسه بكافة أشكاله سواء كان فسادا تنظيميا أو سلوكيا أو فساد اقتصاديا وماليا , وقد عرف البنك الدولي الفساد بصفة عامة علي أنه" سوء إستعمال السلطة لأغراض ومنافع خاصة" , كما عرفته منظمة الشفافية العالمية بأنه" إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة " , كما يعرف بأنه استغلال المنصب بهدف تحقيق أغراض شخصية علي حساب المنفعة العامة وسوء استخدام الموارد العامة لتحقيق مصالح شخصية دون وجه حق.

تعدد تعريف الفساد بكافة أشكاله ومظاهره ويمكن خلاصة القول بأنه انحراف سلوكي ينتشر في جميع القطاعات الحكومية , فهو يتواجد في في أي تنظيم يسيطر فيه شخص يمتلك السلطة علي آخذ القرار مستغلا ذلك للحصول علي منافع شخصية علي حساب المصلحة العامة .[1]

ثانيا – مظاهر الفساد الإداري والمالي :

تعددت مظاهر الفساد الإداري والمالي حيث يتعلق الفساد المالي و الإداري بالمخالفات التي يرتكبها الموظف اثناء تأدية وظيفته ومن ضمن أشكال المخالفات المرتكبة:

1- الرشوة:

تعرف الرشوة بأنها معاملة تتسم بالفساد حيث يتم من خلالها تلقي قيمة نقدية أو غير نقدية ويعتبر هذا تجاوزا للوائح والقوانين , وتعتبر الرشوة هي جوهر عملية الفساد لذلك يتم تعريف الرشوة بأنها " مبلغ ثابت ذو قيمة معينة من قيمة صفقة ما أو أي شكل من أشكال المنافع نقدية أو غير نقدية", ويمكن تتعدد صور الرشوة في حالات كثيرة مثل الرشوة المقدمة من المواطنين إلى الجهات الحكومية المختلفة لإنجاز شئ ما ضد القانون أو الحصول علي منافع أكثر مما يستحق , كذلك الرشوة التي تتم في إطار التبادلات التجارية والمعاملات الدولية والتي تتم من قبل الشركات الدولية إلى المسؤولين الحكوميين للحصول علي اتفاقيات وتمرير صفقات متبادلة .

2- الاختلاس:

يعتبر الاختلاس هو التعدي علي شيء ذات قيمة مالية أو من خلال استيلاء شخص يتولى مسؤولية ما أو موظف حكومة علي جزء من الأصول العامة واستغلالها لمصالح شخصية .

3- الاحتيال:

هو تشويه أو تزوير الحقائق للحصول علي منافع شخصية وقد تتم بين أفراد وبعضهم البعض أو تتم من خلال بعض المسؤولين , وبلا شك أن عمليات الأحتيال عندما تتم من قبل أعضاء السلطة التنفيذية فهي الأكثر خطورة .

4- التهرب الضريبي:

هو تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع الضرائب المستحقة ويحدث ذلك داخل الأسواق غير الرسمية للاقتصاد الموازي بحيث تفقد الحكومة القدرة علي مراقبة الكتلة النقدية .

[1] إسلام محمد محمد شاهين , آثار الفساد المالي والغداري علي الاقتصاد المصري في إطار التجارب الدوليةو مؤشرات منظمة الشفافية العالمية , مجلة مصر المعاصرة , المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة , المجلد :112 , العدد: 2,إبريل 2021, ص ص 38/37

© 2024 AAU

5- المحسوبية والوساطة:

وهي تعني استغلال المناصب الحكومية للمنافع الشخصية فهي تعتبر من أكثر مظاهر الفساد انتشارا , ومن أخطر صور المحسوبية هي استغلال الحاكم لمنصبه في اختيار من يتولون المناصب المهمة في مؤسسات الدولة ومن الامثلة الشائعة محاباة الاقاربين خلال اختيار الرؤساء والمديريون في الدول النامية الأقارب وأفراد الأسرة لتولي المناصب السياسية والاقتصادية والعسكرية , كما تعرف الوساطة بأنها يستخدمها الأفراد في الوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق منافع لشخص أو أكثر وهو فعل غير شرعي لأنه خارج عن إطار اللوائح والقوانين , وتنتشر الوساطة في المجتماعات بسبب عدم فرض القوانين الصارمة وعدم العدالة والمساواة في إعطاء الخدمات لكل الأشخاص.[2]

ثالثا- الآثار السلبية الناجمة عن الفساد المالي والأداري:

1- غياب النظام القانوني :

يؤدي غياب القوانين والتشريعات الصارمة إلي انتشار حالات الفساد داخل المجتمع حيث إن تطبيق القوانين يعتمد علي مدي توافر المصداقية في الأجهزة الرقابية والقضائية , وينتشر الفساد الإداري في المجتمعات النامية نتيجة التضخم القانوني وتشابك النصوص القانونية التي تجهلها الإدارة وتخترق أحكامها.

2- عدم الاندماج والوحدة داخل المجتمعات:

تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير داخل الدول التي تعاني من وجود الأقليات بها , حيث تجد كل قبيلة تعاني من عدم اهتمام الدولة بها بعدم الولاء للمجتمع الذي تتواجد بداخله , ويعتبر ولاء الأشخاص هو أخطر المشاكل التي تواجها المجتمعات لانه يشكل دافعا قويا وراء تكوين التكتلات التي تعمل على تحقيق مصالحها فقط مما يؤدي إلى ضعف الانتماء لدى الدولة وضعف المشاركة السياسية وتفشي ظاهرة الفساد.[3]

3- ضعف الإدارة السياسية وعدم الاستقرار داخل الدولة:

ينتشر الفساد في الدول الملتزمة بمعاهدات وقروض خارجية فهي تكون مرتبطة بشروط جزائية إذا تجاوزتها ويترتب علي ذلك آثار سلبية علي الدولة وسيادتها من خلال سيطرة وتدخل الدول المقرضة , حيث يعمل المسؤولين الفاسدون علي إنفاق هذه القروض بلا جدوى أو قد توجه هذه القروض غلي حسابات خاصة بالنخب السياسية , وفقا لبعض الإحصائيات أن الدول النامية تقوم بإنفاق 25%من هذه القروض علي الإنفاق العسكري وينتج عن ذللك إهدار هذه القروض, ومن ثم تعرض الدول المقترضة لشروط صعبة من الدول والمؤسسات المقرضة , وتعرضها للمطالبة بشن الإصلاحات الهيكلية التي تعمل علي تقليل دور الدولة وتحمل المواطن عبء هذه الإصلاحات مما يؤدي إلي تصاعد السخط الشعبي وزعزعة الاستقرار الوطني , كما يعمل الفساد علي إضعاف قوة وهيبة الدولة في تفاوضها مع الشركات الدولية ويحرمها من التأييد في المحافل الدولية وليس من مصلحة الدول الأخرى أن تنشط علاقتها طويلة الأمد معها لعدم استقرار نظام الحكم بها , كما أن فساد السلطة السياسية التي تشغل أعلي مناصب في الدولة عند إتخاذاها قرارات مصيرية غير حكيمة ومدروسة بشكل جيد مما يعرض مصالحها للخطر كما أنه يعرضها للعقوبات الدولية والسمعة السيئة ودفع تعويضات مادية ويكون شعبها في أمس الحاجة إليها مثل ما حدث للشعب العراقي.[4]

4- انتشار الفقر وتدنى مستوي الأجور الحكومية:

توجد علاقة عكسية بين ارتفاع معدل الفساد و انخفاض مستوي الأجور في القطاع الحكومي علي عكس الحال في القطاع الخاص وهذا يشكل دافعا أمام موظفي القطاع العام لتلقي الرشاوي لتحسين دخولهم , حيث إن انخفاض مستوي الأجور يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة وزيادة نسبة الفقر , كما أن أثبتت الدراسات علي وجود علاقة قوية بين زيادة نسبة الفقر والفساد وعدم توفر مستوى معيشة مناسب للمواطن مما ينتج عن ذلك تفشي ظاهرة الفساد.

5- عدم كفاءة أداء السياسة المالية والنقدية :

من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد هو عدم كفاءة أداء السياسة المالية والنقدية والمتمثلة في سياسة التوسع في الإصدار النقدي إلى درجة الإفراط الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ومنُ ثم زيادة في الأسعار وانخفاض الدخول وتدهور القوة الشرائية للنقود مما يؤثر بالسلب علي المعاملات المالية مما يدفع العاملين بأجهزة الدولة إلي إعطاء الدافع لهم لإرتكاب صور الفساد بكافة أشكالها من رشوة واختلاس وزيادة حالات سرقة.

كما أن التوسع المصرفي مع عدم وجود سياسة رقابية يساعد علي زيادة مستوي الفساد داخل القطاع المصرفي , حيث إن معظم أعمال الفساد في الأنظمة المصرفية تتم بسرية تامة ومن الصعب الكشف عنها خاصة التي تتم في الأوساط الرسمية العليا , وينتشر الفساد في الدول النامية التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول التنموي من الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق , كما أن انخفاض الأجور الرسمية للموظفين بالقطاع يؤدي إلي تعزيز ظاهرة الفساد في الدول النامية والدول العربية بالأخص , كما أن القوانين الموجودة لا تشكل رادعا قويا تمنع ارتكاب الأنشطة الفاسدة بالإضافة إلى ضعف الرقابة الحكومية وإضفاء الطابع الشخصي علي العلاقات الاقتصادية والفضائح المالية , كما أن الأعداد الكبيرة في القطاع المصرفي والقطاع العام تؤثر سلبا على حياة المجتمع , فكلما كبر حجم

---

[2] أمين بن سعيدة , الفساد المالي والإداري الاسباب والطواهر من خلال مؤشرا عربية , مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية , جامعة زيان عاشور بالجلفة , العدد الثالث , المجلد الثالث , 2009 , ص:34/33

[3] غانية إطلحاين , الفساد الإداري الجزائر نموذجا , مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية , جامعة العفرون , العدد السابع , المجلد الرابع ,2016 , ص23

[4] ابتهال محمد رضا داوود , الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد , مجلة الدراسات الدولة , مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية , العددالثامن والأربعون ,2011 , ص: 83

© 2024 AAU

القطاع واتسعت مجالات عمله زاد نسبة الفساد به مما يؤدي إلى خلق البيوقراطية ذات التوجيهات التي تعني بالتوزيع لا بالإنتاج.[5]

6- الخصخصة:

وهي تعني بيع الحكومة جزء كبير من الشركات والمؤسسات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص وهذا يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفسا, حيث تقوم الشركات التي ترغب في شراء المؤسسات الحكومية بتقديم الرشاوي إلى المسؤولين في الحصول عليها لإتمام الصفقة بالإضافة إلي أن الشركات الخاصة قد تقدم أموال طائلة لدي المسؤولين للحصول علي المعلومات الكافية والسرية سواء عن مواصفات الحالة الفعلية للشركات أو المشاريع الرأسمالية المستقبلية خاصة في ظل المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات.[6]

ثالثا-مؤشرات الفساد حسب المنظمات الدولية:

❖ **منظمة الشفافية العالمية :**

هي منظمة غير حكومية أهلية دولية تأسست عام 1992 في برلين في ألمانيا وتضم حاليا 90 دولة ومن ضمن وظيفتها انها تعمل على جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي تجاه آثار ظاهرة الفساد , وتعرفه منظمة الشفافية العالمية بأنه" سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة " وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها علي التبرعات والإعانات التي تقدمها بعض الهيئات المتنوعة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة.[7]

❖ **البنك الدولي:**

يعتبر البنك الدولي يعتبر من أهم الأطراف الدولية اهتماما بقضية مكافحة الفساد كونه أكبر الجهات الراعية لبرامج تنفيذ المجتمعات وبالتالي يعتبر البنك الدولي من أكبر المنظمات إدراكا لمخاطر الفساد على التنمية المستدامة , ولذلك شدد البنك الدولي على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية , كما عمل البنك الدولي على وضع إستراتيجيات للقضاء على هذه الظاهرة من أجل تقليل الآثار السلبية للفساد علي التنمية مثل:

1) مساعدة الدول النامية علي مكافحة الفساد من خلال تصميم وتنفيذ برامج المكافحة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
2) منع جميع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك الدولي كشرط أساسي في تقديم القروض للدول النامية.
3) دعم جهود المنظمات الإقليمية المعنية بهذا المجال.

❖ **صندوق النقد الدولي:**

يعد صندوق النقد الدولي من أهم المنظمات الدولية التي تقدم المساعدات والقروض للدول المتعثرة ومن شأنه تصحيح السياسات الاقتصادية والمالية والوظيفية , وتقديم القروض للدول الفقيرة المثقلة بالديون كما أهتم الصندوق بمبدأ مكافحة الفساد المالي من خلال:

1) توجيه أنشطة الدولة للمجالات التي تتناسب مع قدرتها أي تركيز الحكومة علي الأنشطة العامة التي لها صلة بالتنمية .
2) تحسين قدرة الدولة عن طريق وضع قيود وقواعد فعالة للحد من تصرفات الحكومة ومكافحة الفساد من خلال الاستثمار في الخدمات الاجتماعية لحماية الفقراء وسن القوانين والتشريعات اللازمة.[8]

❖ **المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد:**

هي منظمة تهدف إلى مكافحة الفساد في المنطقة العربية حيث تعمل علي تعزيز قدرات البرلمانين الرقابية والتشريعية , كما عملت علي استكمال نهجها السابق في إصدار أدوات مساعدة البرلمانين متمثلة في الدليل البرلماني العربي لضبط الفساد عام 2008, ثم أصدرت المنظمة دليل البرلمانين نحو تطبيق أفضل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , كما يعتبر دليل مكملا ونظرا للثقة التي تتمتع بها المنظمة علي المستوى الدولي والإقليمي وقع عليها 140 دولة وصدق عليها 36 دولة بينما وقع عليها 5 وصدق عليها 4 من الدول العربية في عام 2008 , ثم وقعت على الاتفاقية 16 دولة عربية وصدقت عليها 13 دولة مما يدل علي تضاعف عدد الدول العربية التي صدقت عليها ومن ضمن هذه الدول اليمن , الكويت , الإمارات , الجزائر , مصر , المغرب.[9]

المحور الثاني: تحليل هيكل الفساد داخل دول الجزائر خلال الفترة الزمنية 2020/2010

ينتشر الفساد المالي والإداري في الجزائر ما بين عدة أنشطة اقتصادية وغير اقتصادية وتختلف من حيث نوع النشاط ودرجة خطورته وتأثيره على الحياة

---

[5]هشام مصطفي محمد سالم الجمل , الفساد الاقتصادي وأثره علي التنمية في الدول النامية وآاليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي , l مجلة كلية الشريعة واالقانون بطنطا , جامعة الأزهر , العدد الثاني , المجلد الثلاثون , 2014 , ص: 533

[8]-غانية إططاحين , مرجع سابق , ص : 5

[7] غزوان رفيق عويد , دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة لحالة العراق , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث و الدراسات , جامعة ديالي , العدد التاسع , 2016 , ص: 172

[8]مجاهد عبد الرحمن , الفساد الإداري والمالي وأثره علي النمو الاقتصاد الجزائر دراسة قياسية للفترة 2018/1990 , رسالة ماجستير , جامعة ابن خلدون تيارات , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير , الجزائر , 2020/2019 , ص 32

[9]دليل البرلمانيين نحو تطبيق أفضل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , برلمانيون عرب ضد الفساد , ص: 14 متاح علي :
https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/e1b6e65b87f096c606fc6f57f3ae3f6b.pdf

© 2024 AAU

الاجتماعية, وبشكل عام فإن الأنشطة المختلفة للفساد المالي والإداري تتعدد علي حسب خطورتها على الاقتصاد الجزائري .

أولا- التهرب الضريبي :

يقصد بالتهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي يحاول من خلاله المكلف القانوني بالتهرب الضريبي وعدم دفع الضريبية المطلوبة منه كليا أو جزئيا أو ينقل عبئها إلي شخص آخر , ومن ضمن أسباب التهرب الضريبي في الجزائر الصعوبات والتعقيدات الإدارية في الحصول على السجل التجاري وعدم تحديث سياسة الإدارة الضريبية , حيث احتلت الجزائر عام 2011 المرتبة 136 عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمرتبة 168 من بين 183دولة في مؤشر دفع الضرائب وهي مرتبة متأخرة وتدل علي تفشي الفساد في النظام الضريبي على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في النظام الضريبي .[10]

بينما احتلت الجزائر المركز 157 في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمركز 155 من بين 191 دولة في مؤشر دفع الضرائب خلال عام 2016 وهي مرتبة متأخرة جدا مما يدل على تعقد النظام الضريبي داخل الدولة.[11]

ثانيا- الاقتصاد الموازي والتهرب الجبائي:

يعتبر الاقتصاد الموازي من أهم سمات الأنشطة الاقتصادية في الجزائر سواء كانت أنشطة داخلية أو خارجية , كما يشمل هذا القطاع على عدة أنشطة اقتصادية سواء كانت مشروعة أو غير مصرح بها , ويرتبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بعلاقة قوية بمعدل البطالة حيث يشغل هذا القطاع عددا كبيرا من طلبات الشغل الذي يعجز القطاع الرسمي عن توفيرها , وتعتبر مشكلة البطالة من أعقد المشاكل التي يواجها الاقتصاد القومي داخل البلاد , فنجد أن الجزائر منذ فترة المرحلة الانتقالية وحتى الآن تعمل على خلق مناصب شغل وهمية , ومن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الاقتصاد الموازي بشكل كبير مركزية القرار واحتكار الدولة للأنشطة المهمة مثل التجارة الخارجية وسوق صرف العملات بالإضافة إلى انسحاب الدولة تدريجيا من سوق العمل مما ساعد علي بروز القطاع غير الرسمي كمجال آمن للعاطلين عن العمل , وعلى الرغم من إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي إلا إنه يحرم الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي من الإيرادات المالية ويهددها بالإفلاس أيضا بالإضافة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي مصدر للثراء السريع والكسب غير المشروع , لذلك فهو يعتبر من أهم أشكال الفساد المالي حيث إنه يكبد الدولة خسائر سنوية مما يؤثر بالسلب علي مناخ الاقتصاد القومي في الجزائر.[12]

ثالثا- ظاهرة غسيل الأموال في الاقتصاد الجزائري :

يعاني المجتمع الجزائري من ظاهرة غسيل الأموال بكل أنواعها من رشوة ومحسوبية وكذلك دخول وخروج السلع ورؤوس الأموال بدون رقابة صارمة , وفقا لتقرير تم إصداره بواسطة المنظمة الشفافية الدولية في عام 2013 صنفت الجزائر بين دول إفريقيا السمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا للفساد وأخذت المرتبة 111 عالميا بمعدل الشفافية 2,8 من 10 بعد النيجر ومصر , كما عرف المشرع الجزائري عمليات غسيل الأموال بأنها " أي نوع من الأموال المادية وغير المادية المنقولة أو غير المنقولة التي يتم الحصول عليها بأي وسيلة كانت والوثائق أو الصكوك القانونية أيا كان شكلها بما في ذلك الشكل القانوني أو الرقمي والتي تدل على ملكية تلك الأموال بما في ذلك الإتمانات المصرفية والشيكات المصرفية والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد , كما ذكر المشرع الجزائري جزءا من المادة الثالثة بشأن اتفاقية فيينا 1988 بشأن الركن المادي والمعنوي للجريمة حيث إنه يحصرها على تجارة المخدرات فقط وهو ما يظهر في المادة 4 من القانون المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.[13]

رابعا- تقييم حجم الفساد في الاقتصاد الجزائري طبقا لبعض المؤشرات الدولية :

1-مؤشر مدركات الفساد طبقا لمنظمة الشفافية العالمية :

تعد الجزائر من ضمن الدول النامية التي تمتلك موارد طبيعية وفيرة كما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير علي النفط والغاز , حيث بدأت منظمة الشفافية العالمية فير ترتيب الجزائر من ضمن مؤشر مدركات الفساد كما موضح بالجدول التالي الذي يوضح وضع ترتيب الجزائر في سلم الفساد خلال الفترة الزمنية (2020/2010)

الجدول رقم (1) ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2020/2010)

السنة	عدد الدول	مستوي المؤشر	المرتبة
2010	178	2.9	105

[10] توهامي محمد رضا , واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وأشكاله والمتعددة , مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية , جامعة لونيسي علي البليدة , العدد الحادي عشر , المجلد الحادي عشر , 2015 , ص257

[11] توهامي محمد رضا , دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر , رسالة دكتوراه في العلوم التجارية , جامعة محمد بوضياف بالمسلية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , قسم العلوم التجارية , الجزائر , 2018 , ص 226

[12] علي حبيش , آثار الفساد المالي علي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر , رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , الجزائر ,2014/2013 , ص ص: 95/94

[13] Chaib Bounoua, Corruption and Economic Growth: Empirical Evidence from Algeria, International Journal of Innovation and Applied Studies , Innovative Space of Scientific Research Journals , No.3 , Vol.8 , 2014 , p933

© 2024 AAU

2011	183	2.9	112
2012	174	3.4	105
2013	175	3.6	94
2014	175	3.6	100
2015	168	3.6	88
2016	175	3.4	108
2017	180	3.3	112
2018	180	3.5	105
2019	180	3.4	106
2020	180	3.6	104

المصدر : (عبد الحفيظ وخرص ,2022, ص:255)

نلاحظ من خلال القراءة الأولية لهذه المؤشرات أن مؤشر مدركات الفساد للجزائر منذ عام 2010 إلي عام 2020 أن درجات المؤشر تتراوح مابين 2.9 كحد أدني , 3.6 كحد أقصي فقد احتلت الجزائر 105 خلال العام 2010 ثم احتلت المركز 112 خلال العام 2011 , ثم تراجع هذا المركز في عام 2012 وبلغ 105 مرة أخري ,و إستمر هذا المركز في التراجع خلال العام 2013 لتحتل المركز 94 علي التوالي , وخلال العام 2014 احتلت الجزائر المركز 100 , ثم تراجع هذا المركز في عام 2015 لتحتل الممركز رقم 88 ويمكن القول إن احسن ترتيب للجزائر كان خلال عام 2015 وخلال عام 2016 احتلت المركز رقم 108 , وفي عام 2017 احتلت المركز رقم 112 حيث نجد أنه خلال عام 2017 وصل تعداد الدول إلي 180 دولة بينما كان العدد في عام 2015 بتعداد 167 دولة , وفي عام 2018 نجد أن الجزائر أخذت المركز 105 مع كل من أرمينيا والبرازيل وكوت ديفوار ومصر وزامبيا والسفادور وهما أفضل من بعض الدول مثل إثيوبيا التي أخذت المركز 114 , وباكستان أخذت المركز 111 , ومالي أخذت المركز 120, وإيران أخذت المركز 138 , كما نلاحظ أن الجزائر جاءت في مرتبة متأخرة مع جيرانها المغاربة حيث أخذت كل من تونس والمغرب المركز 73 معا , وفي عام 2019 نجد أن الجزائر أخذت المركز 106 ثم تراجع في عام 2020 إلي أن وصلت للمركز 104 من اصل 180 دولة وفقا لمؤشر مردكات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية .[14]

مما يعني إنتشار الفساد نتيجة ضعف المؤسسات العامة وعدم وجود شفافية في الإدارة المالية مع عدم وجود نظام قضائي مستقل مما يؤثر سلبا علي مناخ البيئة الإستثمارية ويؤدي ذلك إلي زيادة مستوي الاقتصاد غير الرسمي , حيث يوضح الجدول رقم(2) حجم الاقتصاد غير الرسمي بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الزمنية (2016/2010)

الجدول رقم (2) حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر المقارنة مع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الزمنية (2016/2010)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الاقتصاد غير الرسمي	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43

المصدر : (د. يوسف بردلة , 2018 , ص:173)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن خلال الفترة الزمنية (2016/2010) إن نسبة نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزاير كان في حالة تذبذب مابين الارتفاع والانخفاض . حيث بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال عام 2010 حوالي 44.4% , ثم ارتفع في عام 2011 ليسجل في عام 2011 ليسجل حوالي 47.5% ليستمر في الارتفاع للعام التالي ويسجل خلال عام 2012 حوالي 50.4% , ثم انخفض خلال العام 2013 وسجل حجم الاقتصاد غير الرسمي حوالي 46.2% , ثم ارتفع مرة أخرى خلال العامين 2015/2014 وبلغت النسبة حوالي 49.5% , 50.9% علي التوالي , ثم انخفض مرة أخرى خلال عام 2016 وبلغت النسبة 47.4%.[15]

2- مؤشرات الحكم الرأشد في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2016/2010):

إن معايير الحكم الجيد التي وضعها البنك الدولي من أهم المؤشرات الدولية المعبرة عن مدى كفاءة الحكم , حيث يوجد علاقة ارتباط بين مؤشرات الحوكمة التابعة للبنك الدولي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر فكلما زادت معايير الحكومة كلما تحسن معدل النمو الاقتصادي , وكلما كانت القيم متدنية كل كان معدل النمو

[14] عبد العزيز وخرص و آخرون , دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الفشافية الدولية , مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة , جامعة الشهيد حما الخضر – الوادي , العدد الأول , المجلد السابع , 2022 , ص:255

[15] يوسف بردلة , الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية , مجلة المقار للدراسات الاقتصادية , المركز الجامعي علي كافي تندوف , العدد الثالث , المجلد الثاني , ديسمبر 2018 , ص: 173

© 2024 AAU

الاقتصادي منخفض , وحصول الجزائر علي قيم سالبة في مختلف هذه المؤشرات يدل علي إساءة استخدام الحكم فيها مما آثر سلبا الاقتصاد بها وأدى ذلك إلى تدني مستويات معدل النمو الاقتصادي علي مدار عقود من الزمان كما هو موضح بالجدول رقم (3)

الجدول رقم (3) تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر بالنسبة المئوية خلال الفترة الزمنية (2019/2010)

السنة	الإستقرار السياسي	مكافحة الفساد	فعالية الحكومة
2010	−1.26	−0.52	−0.48
2011	−1.36	−0.54	0.56
2012	−1.33	−0.5	−0.53
2013	−1.2	−0.47	−0.53
2014	−1.19	−0.6	−0.48
2015	−1.09	−0.65	−0.5
2016	−1.1	−0.68	−0.53
2017	−0.92	−0.6	−0.59
2018	−0.83	−0.63	−0.44
2019	−1	−0.62	−0.52

المصدر: (عمامرة ياسمينة , 2021, ص: 179)

يتضح من خلال الجدول أن نسب مؤشرات الحكم الراشد سجلت قيم سالبة وهذا يدل علي تدني تلك المؤشرات , وهذا يؤثر سلبا علي علاقة الدولة بالمجتمع والسوق وينتج عن ذلك انتشار ظاهرة الفساد.[16]

1) مؤشر الاستقرار السياسي:

يؤكد هذا المؤشر علي وجود علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر , فكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا , كما أن عدم الإستقرار السياسي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية وهو الأمر الذي عانت منه الجزائر فقد عانت الجزائر من سيطرة أصحاب المال وتدخلهم في الحكم والأمور السياسية للدولة حيث إن هدفهم الأول خدمة مصالهم الخاصة علي حساب المصلحة العامة للدولة مما يؤثر بالسلب علي الاقتصاد الجزائري.

2) مؤشر ضبط الفساد:

حصلت دولة الجزائر علي قيم سالبة ومتدنية في هذا المؤشر وهذا أثر سلبا علي النمو الاقتصادي وهذا يعرقل عملية التنمية الاقتصادية , مما يدل علي انتشار ظاهرة الفساد المالي داخل الدولة , كما أنه لم يتم الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية

3) مؤشر فاعلية الحكومة:

كلما زاد قيم هذا المؤشر كلما زاد معدل النمو الاقتصادي , حيث إن القيم السالبة لهذا المؤشر علي وجود علاقة عكسية بين المؤشر وقيم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهذا يعني عدم تناسق منظومة القوانين مع الاقتصاد الجزائري , وهو يدل علي عدم حرص المسؤولين علي تنويع الاقتصاد وإعتمادهم علي البترول فقط الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار النفط العالمية , وبما أن الجزائر قد حصلت علي قيم سالبة لهذا المؤشر يعني ذلك عدم قدرة الحكومات المتعاقبة في الجزائر علي خلق مناخ استثماري جيد والذي من شأنه توفير فرص عمل وتبادل الخبرات وينتج عن ذلك انتشار الفساد المالي داخل الجزائر.[17]

ثالثا– أشهر قضايا الفساد المالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2020/2010):

❖ **قضية الطريق السيار (شرق غرب):**

هي قضية فساد مالي من أشهر قضايا الفساد التي هزت المجتمع الجزائري الذي تورط فيه وزير الأشغال العامة الأسبق , كما تورط في هذه القضية 6 أشخاص آخرين وسبع شركات أجنبية متهمة بالرشوة وغسيل الأموال وتبديد المال العام, وتم توجيه الاتهامات لهم بشأن استغلال النفوذ , حيث قدر قيمة تنفيذ المشروع بستة مليارات دولار وبعد خضوع المشروع لسلسلة من عمليات إعادة تقييم إنجازه خلال عامي 2012/2011 بلغ قيمته 11 مليار دولار أمريكي , ثم تمت إعادة تقييمه مرة أخرى في عام 2014 وبلغ أكثر من 13 مليار دولار أمريكي بعد تعثر إنجازه ليتم الكشف عن صفقات الفساد داخل هذا المشروع الذي بدأ منذ عام 2006 إي خلال الفترة الثانية من فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وكان من المقرر له أن ينتهي بعد أربع سنوات منذ بداية تنفيذه وبقيمة أولية التي كان من المقرر لها

[16] عمامرة ياسمينة وآخرون , إشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر ,مجلة العلوم الإدارية والمالية , جامعة الشهيد حمه الخضر – الوادي , العدد الأول , المجلد الخامس , 2021 , ص: 179

[17] سعيدة دردي , تأثير الفساد المالي علي النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلي 2019 , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة قادصي مرتاح , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , الجزائر , 2020/2019 , ص ص 100/99

© 2024 AAU

مبلغ 7 مليارات دولار.[18]

❖ **قضية تركيب السيارات :**

في عام 2016 كشفت بعض الصور المسربة عن فضيحة مدوية لأحد مصانع تركيب السيارات الآسيوية في غرب الجزائر, حيث تبين أن الشركة حصلت علي رخصة استيراد وتجميع السيارات ولكن الحقيقة إنها تقوم علي استيراد سيارات آسيوية جاهزة داخل حاويات , حيث حصلت هذة الشركة علي ترخيص من وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب وبتواطؤ مع عدد من رجال الأعمال , حيث كان يعمل هذا المصنع علي تركيب العجلات ثم طرحها في السوق علي أساس أنه منتج محلي ثم اتضح نشاط هذا المصنع غطاء لعملية تهريب العملة الصعبة للخارج وكان هذا المصنع يمارس هذا النشاط المشبوه منذ عدة سنوات فكان يعمل علي تحويل مئات ملايين الدولارات إلي الخارج تحت غطاء إستيراد العديد من الماركات العالمية , ونتج عن ذلك خسارة فادحة في خزانة الدولة قدرت بحوالي 128 مليار دينار جزائري , وكما جرى العرف في أوساط السيارات التي يتم استيرادها من الخارج مفككة ثم يتم تجميعها علي إنه يزيد سعرها 10% علي الأقل بالإضافة إلى استخدام العلامة والقروض البنكية فيزيد سعرها 20% مرة أخري لدي المستهلك النهائي في المقابل لاينتفع الاقتصاد الوطني في شئ من هذه العملية في ظل غياب الرقابة المحلية.

❖ **قضية قناطر الكوكايين واللحوم المجمدة:**

يرجع تاريخ القضية إلى 20 مارس 2018 عندما تم إحباط محاولة إدخال 701 كيلو جرام من الكوكايين عبر ميناء وهران مسسترة في حاويات لحوم مجمدة علي متن باخرة ميغاماركيغي القادمة من فالينسيا الأسبانية , وبعد التحقيقات الأولية من قبل السلطات المعنية بوهران حيث تم شن سلسلة من الاعتقالات والتي أطاحت ببعض المسؤولين الكبار في الدولة , حيث قام رئيس الدولة في ذلك الوقت عبد العزيز بوتفليقة بإقالة المدير العام للأمن الوطني من منصبه وأمرت النيابة بسجن 12 شخصا علي ذمة القضية أيضا.

❖ **قضية التمويل الخفي لحملة الرئيس بوتفليقة:**

تتمثل هذه القضية في تورط مسؤولين سابقين ورجال أعمال في قضية التمويل الخفي للحملة الانتخابية للرئيس السابق بوتفليقة المنتهية مدته في إبريل 2019 , وفقا للصحافة الفرنسية رويترز كان مدير حملة بوتفليقة الوزير السابق عبد الغني زعلان وبعض رجال الأعمال قدموا مساهمات تبلغ حوالي 750 مليون دينار جزائري في تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية والتي تم إلغاؤها بناء علي رغبات الحركة الإحتجاجية وهو ما يفوق الحد المحدد له قانونيا لتمويل الحملة الإنتخابية لكل مرشح , حيث وجهة تهمة الرشوة لرجل الأعمال أحمد عزام مقابل الحصول على ميزة غير قانونية بمساعدة بعض رجال الأعمال ورئيس الوزراء.[19]

المحور الثالث: إستراتيجيات الحكومة الجزايرية في مكافحة الفساد المالي والإداري

عملت الحكومة الجزائرية علي مكافحة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله عن طريق سن القوانين والتشريعات اللازمة التي تعمل علي تحريم كافة أنشطة الفساد سواء علي المستوى الإقليمي أو الدولي أو المحلي , وقد عملت الحكومة علي تنفيذ بعض الإجراءات لمكافحة الفساد المالي من خلال إنشاء خلايا مركزية ذات سلطات مشتركة مثل:

❖ **أولا-إنشاء خلية المعالجة والاستعلام المالي:**

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء خلية المعالجة والاستعلام المالي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وهي خلية تابعة تابعة لوزارة المالية وأنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 127/02 لعام 2002 , وتتكون الخلية من7 أعضاء منهم الرئيس وأربعة آخرون يتم اختيارهم نظرا لكفاءتهم في المجالات البنكية والمالية والأمنية بالإضافة إلي قاضيين يعينهما وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء كما يعين الرئيس الأعضاء بموجب مرسوم رئاسي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى , وتعمل الخلية طبقا للمادة الرابعة من المرسوم التنفيذي علي تنفيذ المهام الوظيفية التالية :

1- تقوم الحكومة الجزائرية على ربط العلاقة بين الخلية والنيابة العامة من أجل المتابعة القانونية

2- تعمل علي تسليم التصريحات المتعلقة بالإشتباه في عمليات الإرهاب وغسيل الأموال [20]

❖ **ثانيا-الربنامج الخماسي للتنمية 2014/2010:**

هو عبارة عن برنامج للاستثمارات العمومية الخاصة بالفترة (2014/2010) تمت دراسته والموافقة عليه في يوم 2010/5/24 , وكانت طبيعة عمله تندرج تحت إطار سلسلة مخططات الاستثمار التي اطلقت من ضمن برامج إنعاش الاقتصاد الجزائري مذ فترة 2004/2001 , ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفترة 2009/2005 لذلك يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2014/2010 أكبر مخطط تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال , ويرجع ذلك نظرا للخلفية المالية الكبيرة التي تم الحصول عليها من خلال إنجاز مختلف المشاريع التي تضمنها البرنامج , كما هدف البرنامج إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

---

[18] سعيدة دردي , مرجع سابق , ص50

[19] مقدم آسية , تأثير الفساد المالي علي شرعية النخبة الحاكمة في الجزائر 2019/2000 , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة قاصدي مرتاح ورقلة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 2020/2019 , ص ص 55/53

[20] علي حبيش , مرجع سابق , ص 147

© 2024 AAU

1- استكمال تنفيذ المشاريع الكبرى خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه حيث خصص لها ميزانية بمبلغ حوالي 9,700 مليار دينار جزائري أي مايعادل 130 مليار دولار .

2- إطلاق مشاريع جديدة يقدر إنفاقها حوالي 11,5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي.[21]

❖ **ثالثا-الهيئة العامة للوقاية من الفساد ومكافحته:**

تولت هذه الهيئة مهمة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية اتلي أناط بها المشرع الجزائري ومن أمم وظائفها :

1- السياسة الشاملة للحد من ظاهرة الفساد من خلال تقديم النصائح الاسترشادية والعمل علي إعداد برامج التوعية.

2- جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن حالات الفساد طبق لما نصت عليه المادة رقم 56 بإعطاء الهيئة الحق في جمع الأدلة المتعلقة الجرائم المنصوص عليها وفقا للقانون.

❖ **رابعا- إستراتيجية مكافحة الفساد في القطاع المصرفي طبقا للمشرع الجزائري:**

عمل المشرع الجزائري على إيجاد مجموعة من الآليات التي تعمل على الحد من ظاهرة الفساد الاقتصادي مثل مجلس المحاسبة , مجلس النقد والقرض.

1) مجلس النقد والقرض:

طبقا للقانون رقم 90- 10 المتعلق بالقرض والنقد بأنه أعطي لمجلس النقد والقرض مجموعة من الصلاحيات باعتباره سلطة نقدية تتولي إصدار الأنظمة وتنفيذها بإعتبار أنه هيئة حراسة ومراقبة , حيث إنه يعمل على مراقبة البنك المركزي إلى جانب مراقبان يتم تعينهم بمرسوم رئاسي ومن ضمن وظيفتهم التحقيق والمراقبة ولهما حق حضور جميع الاجتماعات التي يعقدها المجلس كمجلس إدارة , كما يعمل المجلس على تقديم التقارير اللازمة حول حسابات السنة المالية.

2) مجلس المحاسبة:

يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز تم إنشاؤه لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر وهو لجنة رقابية علي الأموال العامة سووء كانت أموال الدولة أو أو المؤسسات العمومية سواء كانت إدارية أو اقتصادية , كما يعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية تتمتع بصلاحيات رقابية واسعة, وتتمثل الوظيفة الرسمية لمجلس المحاسبة بموجب المادة رقم 03 من القانون رقم 90-32 في القيام بالمراقبة المالية للدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومة , كما يتولى مراقبة القطاع المصرفي والمالي حيث يعمل المجلس كآلية للوقاية من الفساد في مايلي:

1- مراقبة الحسابات الخاصة بالعمليات المتعلقة بأملاك الدولة العمومية والجماعات الإقليمية وعمل جرد عام عنها.

2- أعطي المشرع الجزائري المجلس دور إعلام الدولة بالمبالغ المسجلة في حساب ميزانية الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية ذات الطابع الإداري.

3- كما يعمل المجلس علي مراقبة أي تقصير أو عدم الالتزام بمبادئ الموازنة المالية القانونية ويقدم تقارير سنوية يلخص فيها نتائجه الرقابية ويرفعها إلى رئيس الجمهورية , كما يعمل المجلس علي جمع المعلومات المتعلقة بتيسير الأموال العمومية التي تدخل مراقبتها من ضمن صلاحيته أيضا.

بجانب مجلس المحاسبة ومجلس النقد والقرض تم إنشاء لجنة تنظيم سير السوق المالي التي سند لها القانون مهمة سن اللوائح المتعلقة بحركة رؤوس الأموال والاستثمار في عمليات البورصة .[22]

الخاتمة:

تطور الاقتصاد الخفي في الجزائر منذ عقود طويلة مما أدى إلى لجوء الكثير من الأفراد نحو أنشطة الاقتصاد الخفي ونتج عن ذلك تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري داخل الدولة , كما يعتبر الفساد من من معوقات النمو الاقتصادي وبالتالي كان لارتفاع مستويات الفساد داخل المجتمع الجزائري تأثير سلبي علي معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي بالتبعية تأثر مناخ الاستثمار , فالفساد يعتبر تكاليف إضافية يتحملها المستثمرون مما يؤدي إلى انخفاض تدفق رأس المال الأجنبي .

كما أن الاقتصاد الخفي يشكل خطرا علي الاقتصاد الكلي لأنه يعمل علي تبديد الإيرادات وزيادة نفقات الدولة وينتج عن ذلك تفاقم مشكلة العجز المالي للدولة , كما أن ارتفاع مستوى الفساد داخل المجتمع الجزائري نتج عنه عدم استقرار النظام السياسي وخفض معدل الاستثمار المحلي والخارجي .

النتائج:

1) يرتبط الفساد المالي والإداري بسوء استخدام السلطة والمنصب العام لأهداف خاصة وهو ما يضر بالمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة

2) انتشار الفساد المالي والإداري داخل دول الجزائر بدرجات مرتفعة وهذا يؤثر بشكل كبير علي البرامج التنموية للدولة

3) زيادة مستويات الاقتصاد الخفي المرتبط بالتهرب الضريبي وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وذلك بسبب ضعف الأجهزة الرقابية وغياب الوزاع القانوني .

[21] حوحي كريمة, الفساد السياسي في الوطن العربي حالة الجزائر ودورها في إعاقة التنمية منذ 1987 إلي 2017م , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 20172018 , ص101

[22] والي نادية , دور النظام المصرفي في مكافحة الفساد , المجلة النقدية للقانون والعلوم السايسية , جامعة تيزي وزو , كلية الحقوق والعلوم السياسية , العدد الرابع , المجلد السادس عشر , ديسمبر 2021 , ص ص 267/265

© 2024 AAU

4) يعتبر الاقتصاد الخفي من أهم أشكال الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ومن أهم مظاهر الفساد في الجزائر الفساد والبيوقراطية وتجارة المخدرات .

5) بذلت الحكومة الجزائرية جهودا مكثفة من أجل مكافحة الفساد المالي من خلال تقنين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ودمجها داخل الاقتصاد الرسمي والعمل علي خلق فرص عمل لتقليل نسب البطالة وخلق مناخ مناسب لزيادة نسبة الاستثمار لتحسين الوضع الاقتصادي .

6) مشكلة تفشي ظاهرة الفساد مسألة معقدة تحتاج لبذل الجهود الجماعية لمحاربتها وليس الفردية.

التوصيات :

1) يجب إتباع نظام الشفافية وتطبيق القوانين الصارمة علي جميع أجهزة ومؤسسات الدولة بشكل دقيق .

2) العمل علي الحد من البيوقراطية من خلال إتباع الحكم الراشد في غدارة شؤون الدولة , والعمل علي استحداث نظم معلوماتية حديثة وإدخال الأساليب الإلكترونية الحديثة التي تتيح مراقبة سير التحركات المالية.

3) لابد من الإصلاح السياسي والإداري لمكافحة الفساد المالي وتفعيل أدوات الرقابة مثل البرلمان والهيئات المحلية من خلال إعادة صياغة دستور ديمقراطي , حيث إن رئيس الجمهورية في الجزائر ينفرد وحده بسلطة التشريع والعمل علي استقلالية القضاء.

4) ضرورة سن قوانين صارمة تحد آليات الاقتصاد غير الرسمي داخل المجتمع الجزائري.

المراجع:

المراجع باللغة العربية :

أولا/ التقارير:

1- دليل البرلمانيين نحو تطبيق أفضل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد , برلمانيون عرب ضد الفساد , ص: 14 متاح علي :
https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/e1b6e65b87f096c606fc6f57f3ae3f6b.pdf

ثانيا/ المجلات العلمية:

1 ابتهال محمد رضا داوود , الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد , مجلة الدراسات الدولة , مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية , العددالثامن والأربعون ,2011 .

2 هشام مصطفي محمد سالم الجمل , الفساد الاقتصادي وأثره علي التنمية في الدول النامية وآاليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي , ا مجلة كلية الشريعة واالقانون بطنطا , جامعة الأزهر , العدد الثاني , المجلد الثلاثون , 2014.

3 توهامي محمد رضا , واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وأشكاله والمتعددة , مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية , جامعة لونيسي علي البليدة , العدد الحادي عشر , المجلد الحادي عشر ,2015.

4 إسلام محمد محمد شاهين , آثار الفساد المالي والغداري علي الاقتصاد المصري في إطار التجارب الدوليةو مؤشرات منظمة الشفافية العالمية , مجلة مصر المعاصرة , المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة , المجلد :112 , العدد: 2,إبريل 2021.

5 غانية إطاحين , الفساد الإداري الجزائر نموذجا , مجلة الحكمة للدرسات الإجتماعية , جامعة العفرون , العدد السابع , المجلد الرابع ,2016.

6 أمين بن سعيدة , الفساد المالي والإداري الاسباب والطواهر من خلال مؤشرا عربية , مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية , جامعة زيان عاشور بالجلفة , العدد الثالث , المجلد الثالث , 2009.

7 والي نادية , دور النظام المصرفي في مكافحة الفساد , المجلة النقدية للقانون والعلوم السايسية , جامعة تيزي وزو , كلية الحقوق والعلوم السياسية , العدد الرابع , المجلد السادس عشر , ديسمبر 2021.

8 يوسف بردلة , الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية , مجلة المقار للدراسات الاقتصادية , المركز الجامعي علي كافي تندوف , العدد الثالث , المجلد الثاني , ديسمبر 2018.

9 عبد العزيز وخرص و آخرون , دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الفشافية الدولية , مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة , جامعة الشهيد حما الخضر – الوادي , العدد الأول , المجلد السابع , 2022.

10 عمامرة ياسمينة وآخرون , إشكالية دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي في الجزائر ,مجلة العلوم الإدارية والمالية , جامعة الشهيد حمه الخضر – الوادي , العدد الأول , المجلد الخامس , 2021.

ثالثا/ الرسائل و الأطاريح:

1 توهامي محمد رضا , دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر , رسالة دكتوراه في العلوم التجارية , جامعة محمد بوضياف بالمسلية , كلية العلوم

© 2024 AAU

الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , قسم العلوم التجارية , الجزائر, 2018

2 حوحي كريمة, الفساد السياسي في الوطن العربي حالة الجزائر ودورها في إعاقة التنمية منذ 1987 إلي 2017م , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 20172018.

3 سعيدة دردي , تأثير الفساد المالي علي النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلي 2019 , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة قادصي مرتاح , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , الجزائر , 2020/2019.

4 علي حبيش , آثار الفساد المالي علي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر , رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , الجزائر ,2014/2013.

5 مقدم آسية , تأثير الفساد المالي علي شرعية النخبة الحاكمة في الجزائر 2019/2000 , رسالة ماجستير في العلوم السياسية , جامعة قاصدي مرتاح ورقلة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر , 2020/2019 .

المراجع باللغة الإنجليزية:

A) Articles:

1 Bounoua, Chaib, Corruption and Economic Growth: Empirical Evidence from Algeria, International Journal of Innovation and Applied Studies , Innovative Space of Scientific Research Journals , No.3 , Vol.8 , 2014>

© 2024 AAU